

# اصول المحاسبة المالية

## الجزء الاول

أ.د. وليد ناجي الحياىلى

رئيس الاكاديمية العربية المفتوحة فى الدنمارك

من منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة فى الدنمارك - 2007 -



The Arab Open Academy of Denmark

Brønshøjholms alle 45, 1. - 2700 Brønshøj - Denmark  
0045 46369591 , 0045 32109591 , [www.ao-academy.org](http://www.ao-academy.org)



الأهداء

الى النبع الطيب كطيبة الارض....  
الى والدي رحمة الله .....

من منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك  
- 2007 -



# المحتويات

الصفحة	الموضوع
١٣	المقدمة
<b>الفصل الأول</b>	
<b>التطور التاريخي للمحاسبة</b>	
١٧	مفهوم المحاسبة وأهدافها
٢١	ظهور المحاسبة وتطورها
٢٤	فروع ومجالات المحاسبة
٣٢	تمارين الفصل الأول
<b>الفصل الثاني</b>	
<b>الاطار الفكري للمحاسبة</b>	
٣٥	المفاهيم والمصطلحات الرئيسية في المحاسبة
٤٧	الفروض المحاسبية الأساسية
٥٢	المبادئ المحاسبية الأساسية
٦٠	الأعراف المحاسبية
٦٦	تمارين الفصل
<b>الفصل الثالث</b>	
<b>مقومات النظام المحاسبي</b>	
٧١	مقدمة
٧٢	التعريف بالنظام المحاسبي

الصفحة	الموضوع
٧٩	مقومات النظام المحاسبي
٧٩	المجموعة المستندية
٨١	المجموعة الدفترية
٩٠	دليل الحسابات
٩٢	نظام الرقابة الداخلية
٩٣	المنفذون للنظام المحاسبي
٩٣	الآلات والأجهزة المساعدة
١٠٣	طرق القيد المحاسبية
١٠٥	أمثلة محلولة
١١٨	تمارين الفصل الثالث

## الفصل الرابع

### تسجيل العمليات المالية

١٢٣	مقدمه
١٢٣	انواع العمليات المالية
١٢٥	تسجيل العمليات التمويلية
١٢٥	رأس المال
١٢٩	المسحوبات
١٣٢	زيادة رأس المال
١٣٣	تخفيض رأس المال
١٣٥	القروض

الصفحة	الموضوع
١٤٠	تسجيل العمليات رأسمالية
١٤٤	اندثار الأصول ديلة الأجل
١٤٦	الاستغناء عن اصول
١٥٣	الاضافات وانحسينات الرأسمالية
١٥٦	تسجيل العمليات الايرادية
١٥٦	تسجيل العمليات المتعلقة بالمشتريات
١٦٨	تسجيل العمليات المتعلقة بالمبيعات
١٧٤	الخصم
١٨٠	تسجيل العمليات المتعلقة بالمصروفات الإدارية والعمومية
١٩٦	تارين الفصل الرابع

### الفصل الخامس

#### التبويب والتصنيف

٢٠٥	مقدمه
٢٠٥	ترحيل القيود المحاسبية
٢٠٧	ترصيد الحسابات
٢١٠	انواع الحسابات
٢١٢	تارين الفصل الخامس

## الفصل السادس الاوراق التجارية

٢١٩	مقدمه
٢٢٠	الكمبيالة
٢٢٠	السند الأذني
٢٢١	المعاملات المحاسبية لأوراق القبض
٢٢١	الاحتفاظ بأوراق القبض وتحصيل قيمتها في تاريخ الاستحقاق
٢٢٧	ارسال اوراق القبض الى البنك للتحصيل
٢٣١	خصم أوراق القبض
٢٣٥	تظهير اوراق القبض
٢٤١	المعاملات المحاسبية لأوراق الدفع
٢٤٨	تطبيق على الأوراق التجارية
٢٥٢	تمارين الفصل السادس

## الفصل السابع ميزان المراجعة

٢٥٧	المقدمه
٢٥٨	انواع ميزان المراجعة
٢٦٠	مثال محلول
٢٧٨	تمارين الفصل السابع



## الفصل الثامن

### الحسابات الختامية والميزانية

٢٨٣	المقدمه
٢٨٦	الحسابات الختامية
٢٨٩	حساب المتاجره
٢٨٩	قيود الاقفال بحساب المتاجرة
٢٩١	قيد اثبات بضاعة آخر المده
٢٩٢	تصوير حساب المتاجرة
٢٩٦	حساب الارباح والخسائر
٢٩٨	قيود الاقفال بحساب الارباح والخسائر
٣٠٠	تصوير حساب الارباح والخسائر
٣٠١	قائمة الدخل
٣٠٤	الميزانية ( قائمة المركز المالي )
٣١٣	مثال محلول
٣٢٥	تمارين الفصل الثامن
٣٣٥	المراجع العربية
٢٣٦	المراجع الأجنبية



## المقدمة

التربية والتعليم بوسائلها ورجاها تشير إلى أن الكتاب أحد أهم أدوات المعرفة. متى كان متميزاً بوضوح الحقائق وسهولة فهمها ، على الرغم من عمق الفكرة، وبأن يكون سلس الأسلوب وشمولياً في عرضه للمادة وفي تناول جوانبها المختلفة .

تعتبر المواد الأساسية الركيزة التي ينطلق منها الطالب نحو المواد التخصصية ، لذلك تشير معظم الدراسات الأكاديمية التي عيّنت بالتدريس الحاسبي إلى جملة خصائص لا بد من توفرها في تدريس هذه المواد ، ولعلنا لا نجانب الصواب حينما نحدد خاصيتين جوهريتين هما : المرجع العلمي ، والأستاذ الجامعي .

حيث متى ما توفر المرجع العلمي السلس والشمولي ، والأستاذ ذو الخبرة العملية والكفاءة العلمية في توضيح الفكرة وإيصالها . يستطيع الطالب مواصلة مشواره في التخصص الذي اختاره.

ومن فهمنا للحقائق السالفة جاهدنا ان يكون الكتاب الذي بين يديك أيها القارئ الكريم ، وبجزئيه منسجماً بما نؤمن من حقائق تربوية وتعليمية .

هذا الجزء يشمل على ثمانية فصول تشكل مفردات مادة مبادئ الحاسبة الأولى التي تدرس في الكليات والمعاهد المختصة في معظم الجامعات العربية حسب النظام

الفصلي . وقد عززنا كل فصل بمجموعة من الأمثلة والتمارين المحلولة بالإضافة إلى مجموعة من التمارين في نهاية كل فصل لتعين الطالب على تحقيق الغاية التي نؤمن بها .  
وسوف يجد القارئ ان الجزء الثاني من هذا الكتاب مكماً للمسار الذي رسمناه مستندياً إلى ما نملك من خبرة في مجال التعليم والتأليف .

ويتقدم المؤلفان بالشكر والتقدير للزميل الفاضل الدكتور عبد الإله نعمه جعفر ، أستاذ المحاسبة المساعد بجامعة الزرقاء الأهلية . للملاحظات المكتوبة والقيمة التي قدمها على مسودة الكتاب وخصوصاً الفصول الأولى منه ، والتي ساهمت بدون شك من رفع السوية العلمية له .

ونسأل الله التوفيق والسداد

المؤلف

# الفصل الأول

## التطور التاريخي للمحاسبة



## التطور التاريخي للمحاسبة

أولا : مفهوم المحاسبة وأهدافها :

المحاسبة ، هي أحد العلوم الاجتماعية ، التي تهتم بالإدارة المالية للنشاط الاقتصادي والرقابة عليه ، في المنشآت الاقتصادية ، على اختلاف أنواعها ، وكذلك في مجالات النشاط الإنساني الأخرى .

وتنحصر الوظيفة الأساسية للمحاسبة **Accounting** في تسجيل العمليات المالية ، في صورة نقدية (والتي تحصل بين المنشأة والغير ، أو تلك التي تحصل داخل المنشأة نفسها ) بالدفاتر والسجلات ، ثم تبويب تلك العمليات وتلخيصها ، بهدف إعداد التقارير الدورية وغير الدورية ، عن نتائج النشاط ، لتقديمها إلى الإدارة العليا ، أو غيرها من المستويات الإدارية - سواء في داخل المنشأة أو خارجها - لمساعدتها على إدارة النشاط في المستقبل ، واتخاذ العديد من القرارات الخاصة بتوجيه الموارد نحو استخدامات المطلوبة لها .

وبذلك نجد أن المحاسبة تعبر عن عملية تحديد وقياس النشاط الاقتصادي ، سواء على مستوى المنشأة الواحدة ، أو على المستوى القومي ، بما يتيح توصيل أفضل المعلومات الاقتصادية لمستخدميها في مجال اتخاذ القرارات ، وهي بذلك تعبر عن فن يتطلب من المحاسب ، للقيام به ، تقديرا شخصيا سليما ، و نفاذ بصيره ، وموهبة تتطور من خلال الدراسة المتواصلة والممارسة العملية ، في مواقع العمل المختلفة .

والمحاسبة ، كعلم اجتماعي ، تقوم على مجموعة من المبادئ والفروض والسياسات ، نشأت وتطورت نتيجة لجهود العديد من الهيئات الأكاديمية والمنظمات

المهنية ، عبر مراحل التطور الاقتصادي والصناعي ، الذي ساد العالم ، منذ قيام الثورة الصناعية ، حتى يومنا هذا .

ونتيجة لهذا التطور ، فقد تطور مفهوم المحاسبة ، بحسب تطور الحاجة إليها ، من كونها فن تسجيل العمليات المالية التي تحصل في المنشأة لأغراض المتابعة والرقابة ، إلى كون المحاسبة أحد أفضل نظم المعلومات الإدارية التي ترشد مستخدميها لاختيار البدائل في مجال اتخاذ القرارات .

فالمحاسبة ، كما وردت في تعريف المعهد الأمريكي للمحاسبين لها ، عام ١٩٥٣ " هي تسجيل وتصنيف وتلخيص الأحداث والعمليات المالية في صورة تقديم وتفسير النتائج المتعلقة بها " (١) .

ويحدد لنا التعريف السابق وظيفة المحاسبة ، على أنها أداة لتسجيل الأحداث الاقتصادية التي تحصل في صورة مالية ، مع ضرورة تلخيص هذه الأحداث أو العمليات المالية في أشكال أو جداول ذات دلالة معينة ، في صورة تقارير دورية أو غير دورية ترشد مستخدميها نحو اتخاذ قرارات معينة .

وقد عبرت الجمعية الأمريكية للمحاسبة ، في تعريفها المحاسبة عام ١٩٦٦ عن مفهوم أكثر شمولاً من التعريف السابق ، وأكثر تركيزاً لوظائف وخصائص المحاسبة بقولها " ان المحاسبة هي وسيلة لقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية بالشكل الذي يسمح لمستخدمي هذه المعلومات بأفضل مجالات التقدير الشخصي في اتخاذ القرارات " (٢) .

(1) American Institute of Certified Accounting ; Accounting Terminology , Bulletin No.1 , New York . 1953 . P.1.

(2) American Accounting Association ; Statement of Basic Accounting Theory , ( A . A . A . 1966 ) , P.1 .



فالتعريف الأخير يهتم بتوصيف المحاسبة على أنها علم يرتبط بعملية اتخاذ القرارات بشكل مباشر ، بينما ينظر التعريف الأول للمحاسبة على أنها فن . إلا أن العديد من كتاب المحاسبة لا يميل إلى إضفاء الطابع التجريدي لمفهوم المحاسبة ، فالمحاسبة تعتبر فن إلى الحد الذي تتطلب معه تقديرا شخيصيا سليما للعديد من المتغيرات والأحداث الاقتصادية ، بالإضافة إلى المقدرة و نفاذ البصيرة التي يجب ان يتمتع بها المحاسب ، والتي تتولد من الدراسة المتواصلة ، لشقى العلوم الأخرى كالاقتصاد والإحصاء والقانون وبحوث العمليات ، وهي علم في الوقت ذاته ، في تعاملها مع قياس الأحداث الاقتصادية في صورة مالية ، تحكمها مجموعة من المبادئ والمفاهيم والقواعد المحاسبية ، تطورت بفعل عوامل سياسية واقتصادية وقانونية وإدارية ، عبر مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي المختلفة للمجتمعات .

وفي هذا الصدد يرى أحد الكتاب " بأنه لا يمكن الفصل بين العلم والفن ، وان كل علم قد ولد من فن مقابل له ، وان القول بأن مجالا من مجالات المعرفة علم ، يجب أن لا يعني القضاء على الإبداع الفني الذي يسهم في تطوير العلم في المستقبل " (١) .

وتأسيسا على ذلك ، فإننا نرى ما ذهب إليه مجموعة من الباحثين في تعريفهم للمحاسبة ، على أنها علما وفنا في الوقت ذاته بقولهم بأن " المحاسبة علم يشمل مجموعة من المبادئ والأسس والقواعد التي تستعمل في تحليل العمليات المالية عند حدوثها . وتسجيلها من واقع مستندات مؤيدة لها ، ثم تبويب وتصنيف هذه العمليات وتلخيصها بحيث تمكن الوحدة الاقتصادية من تحديد إيراداتها وتكلفة الحصول على

(١) د. حسين القاضي ، " نظرية المحاسبة " منشورات جامعة دمشق ، ١٩٩١ ، ص ٧١ .

ارتبط ظهور وتطور المحاسبة بنشوء المجتمعات المدنية وتطور حياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، حيث اهتمت المحاسبة منذ نشأتها بقياس ثروة الأفراد والجماعات ، ومتابعة تطور هذه الثروات وتحديد العلاقة المالية بين الأفراد والمعاملات التجارية فيما بينهم. ولا شك ان هذه الوظيفة لا يمكن القيام بها دون وجود أداة متفق عليها لقياس القيمة الاقتصادية لتلك المعاملات، وتتمثل هذه الوسيلة أو الأداة بالنقود ولعل المبادئ الاقتصادية التي تضمنتها شريعة حمورابي حوالي عام ١٦٧٥ ق.م تعتبر من أقدم النصوص المعروفة في التاريخ فيما يتعلق بتنظيم عمليات الإيداع والتسليف والفوائد المترتبة عليها والضمانات المرتبطة بها<sup>(١)</sup>. فقد أبرزت الألواح والكتابات القديمة التي ظهرت على جدران المعابد والكهوف إن البابليين والإغريق والرومان وكذلك الفراعنة قد مارسوا المحاسبة بصورتها البدائية والتي كانت محصورة بتسجيل عمليات التبادل والمقايضة بين الأفراد وإحصاء الثروات وتجهيزات الجيوش ، وكان يقوم بتلك المهمة ما يعرفون بالكتبة الذين كانوا يقومون بتسجيل تلك العمليات على ألواح من الطين الصلصال ، والتي كانت تحتم ثم تفخر لكي يمكن الاحتفاظ بها كسجلات للمحاسبة في المستقبل .

وكان تطور المحاسبة بطيئاً خلال تلك العصور حتى القرن الخامس عشر الميلادي ، حيث شهد هذا القرن بدايات لنظم محاسبية اولية في اوروبا ، تمثلت في حاجة الاقطاعي إلى معرفة ايراداته الزراعية وتكلفة الحصول على هذه الايرادات. ثم تطورت تلك الاحتياجات بانتعاش التجارة وبعض المشروعات الحرفية او الصناعية الصغيرة التي ظهرت في بعض الدويلات الابطالية المستقلة حتى عام ١٤٩٤ ، حيث

(1) A. Littleton, "Accounting to 1900", American Institute Publishing Co. Inc., 1933, P.7.

تولى احد المهتمين بشئون الهندسة والحساب ويدعى ( لو كاشيلو) في جنوب ايطاليا بوضع اولى قواعد المحاسبة السليمة في كتابه الذي وضع فيه اسس القيد المزدوج المتمثل في تسجيل العمليات المالية من خلال تحديد طرفي العملية المالية ، وهما الآخذ والعاطي ، أو المدين والدائن (١).

ومنذ ذلك التاريخ تطورت المحاسبة ، ولم يقتصر استخدامها على المنشآت التجارية ، بل امتد إلى جميع نواحي النشاطات ، لتشمل المشروعات الصناعية والزراعية والخدمية وأجهزة الدولة والحسابات القومية والجمعيات والنوادي والمنظمات النقابية والتعليمية وغيرها . وقد ظهرت عدة فروع متخصصة للمحاسبة لتلبية حاجة النشاطات المتعددة . ومما ساعد على تطوير المحاسبة لاحقا .

التغيرات التي حدثت خلال الخمسمائة سنة السابقة ومنها :

- ١- قيام الثورة الصناعية في اوروبا وظهور نظام الانتاج الكبير .
- ٢- النمو المتزايد في حجم المشروعات وتعدد الاختراعات .
- ٣- زيادة تدخل الدول في مجال الضرائب وغيرها من الأمور الاقتصادية .
- ٤- ظهور نظام المشروعات الكبيرة المتمثلة في الشركات المساهمة .
- ٥- ظهور الكثير من الأفراد والمنشآت والمنظمات المختلفة التي تحتاج إلى معلومات مالية (٢).

---

(I) Geoffrey A.Lee , " The Francis Willughby Executorship Accounts , 1672 - 1682 : An Early Double - Entry System in England , The Accounting Review , July 1981 , PP. 539-551 .

(٢) د. يونس حسن الشريف وآخرون " مبادئ المحاسبة المالية " منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي . ط١ . ١٩٩٠ . ص ١٠ .

ونتيجة للتطور السابق ، فقد تطورت المبادئ والمفاهيم والقواعد المحاسبية لمواكبة هذا التطور ، أعقب ذلك استخدام الحاسبات الالكترونية ، في تشغيل البيانات المحاسبية ، الأمر الذي حتم اعداد التقارير والمعلومات المحاسبية التي تتميز بالسرعة والدقة والملائمة لمستخدميها من متخذي القرارات مع اختلاف فئاتهم .

ونخلص مما تقدم ، أن المحاسبة بدأت منذ القدم . كفن يتطلب إتقانه ممارسة وتدريب مستمر لمن يرغب في احترافه ، ثم اخذ الاتجاه يتطور نحو وضع قواعد ومبادئ ومفاهيم يلتزم بها المحاسبون ، وأصبح بذلك علما تحكمه مجموعة من النظريات تعمل على تفسير الاساس العلمي للعديد من الظواهر الاقتصادية التي تظهر خلال مجريات النشاط اليومي للمنشآت على اختلاف انواعها<sup>(١)</sup> ، وبذلك فقد اكتسبت المحاسبة كمهنة ، الاحترام والثقة لدى رجال الأعمال والمجتمع ، لدورها البارز في خدمة عملية التنمية الاقتصادية .

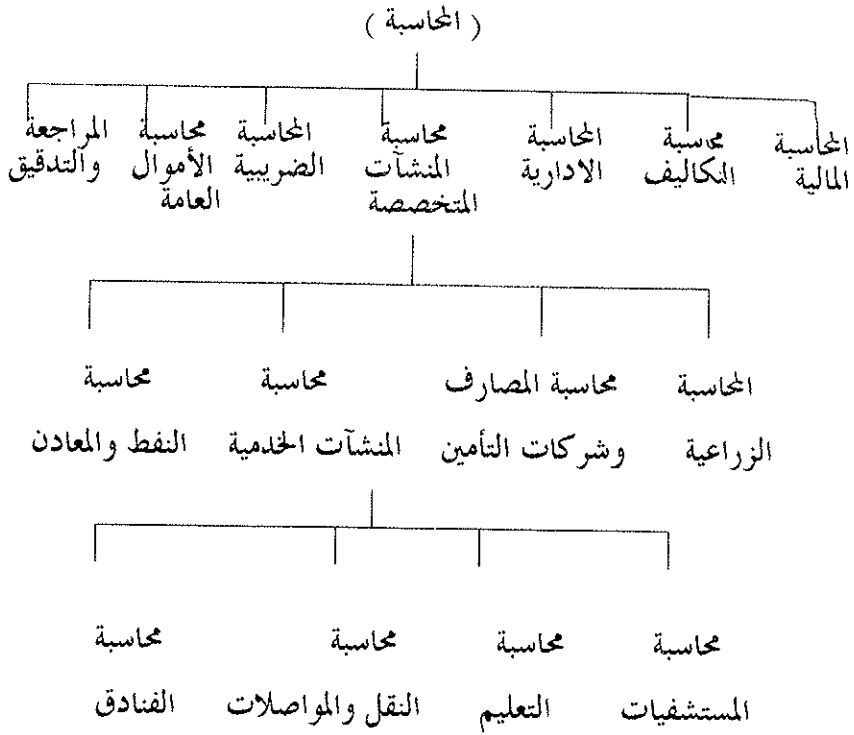
ثالثا : فروع ومجالات المحاسبة

تطورت المحاسبة بتطور الحياة الاقتصادية للوحدات الصناعية والتجارية والخدمية ، وقد تبع هذا التطور ظهور العديد من التخصصات المحاسبية ، فإلى جانب المحاسبة المالية ، والتي تعتبر المحاسبة الأم لجميع المؤسسات الصناعية كانت ام تجارية ، أو زراعية أو خدمية ، ظهرت فروع أخرى مستقلة ، وكل منها يمثل مرحلة معينة من مراحل التطور التاريخي لعلم المحاسبة واستخداماتها ، والتي يمكن إجمالها في الشكل التوضيحي التالي :

(١) د. محمد السيد عبد الكريم ، " مدخل في المحاسبة المالية " دار النهضة العربية ، بالقاهرة

، ١٩٨٤ . ص ١٦ .

شكل رقم (١)  
فروع ومجالات المحاسبة



ويمكن ان نشير باختصار إلى مفاهيم فروع المحاسبة الرئيسية ، والتي وردت في المستوى الأول من الشكل السابق .

## – المحاسبة المالية Financial Accounting

هي مجموعة القواعد والاجراءات والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، والتي تحكم طرق تسجيل وتبويب وتحليل العمليات المالية الخاصة بالمنشأة في مجموعة من الدفاتر والسجلات ، بهدف الوقوف على نتائج اعمال المنشأة من ربح أو خسارة ، وتحديد مركزها المالي في نهاية فترة زمنية معينة .

## – محاسبة التكاليف Cost Accounting

هي تلك المحاسبة التي تهتم بحساب عناصر تكاليف الأنشطة المختلفة في المنشأة، والمتضمنة الأجور والمواد الأولية والمصروفات الأخرى ، بهدف تحديد تكلفة وحدة النشاط المنتجة ، لأغراض الرقابة والتسعير ، وغيرها من قرارات مزاوله النشاط .

## – المحاسبة الإدارية Administration Accounting

وهي من الفروع الحديثة في علم المحاسبة ، وهي تتمثل في مجموعة من المبادئ العلمية والطرق العملية التحليلية التي لها صفة الشمول والتكامل الهادفة إلى توفير المعلومات اللازمة للمستويات الإدارية والتنفيذية في المنشأة ، لترشيد القرارات وتنفيذ السياسات المرسومة .

## – محاسبة المنشآت المتخصصة Specialization Accounting Firms

هي المحاسبة التي تهتم بأساليب وطرق تسجيل وتحليل العمليات المالية الخاصة بمجموعة من المنشآت ذات الأنشطة الاقتصادية المتخصصة ، كالمنشآت الزراعية أو المصرفية أو الخدمية ، وكذلك منشآت استخراج النفط والمعادن .. الخ . ولا شك ان هذه الأساليب او الطرق لا تخرج عن القواعد او الاجراءات أو المبادئ التي تحكم المحاسبة المالية أو محاسبة التكاليف او غيرها .

## - المحاسبة الضريبية Tax Accounting

وتهتم بحساب او قياس حجم الدخل الخاضع للضريبة على اليراد ، والسذي تحققة المنشآت نتيجة قيامها بأنشطتها المختلفة . وذلك وفقاً للقوانين والأنظمة الاقتصادية والضريبية السائدة في الدولة ، وبما ينسجم مع السياسة المالية وأسس توزيع الثروة في المجتمع .

## - محاسبة الأموال العامة (الحكومية والقومية)

وهي مجموعة القواعد والاجراءات التي تحكم عملية تسجيل وتلخيص العمليات المالية المتعلقة بالوحدات الإدارية (الحكومية) ذات الطابع العام ، أي التابعة للدولة ، وتشمل أيضاً اسس اعداد التقارير المختلفة إلى الجهات المسئولة عن رقابة وإدارة الأموال العامة كإخزانة والتخطيط ، وجهاز المتابعة .

## - المراجعة والتدقيق Auditing

وهي عبارة عن مجموعة الطرق والمقاييس والاجراءات المتناسقة اللازمة للوقوف على مدى التزام المحاسبين في المنشآت المختلفة ، بالقواعد والمفاهيم والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، لتحقيق الكفاءة في عملية استخدام موارد واصول المنشأة ، بما يتفق واهدافها ، والتحقق من صحة التزاماتها تجاه الغير .

ولا شك ، أن المنفذين لتلك التخصصات في فروع المحاسبة ، هم المحاسبون الذين ينتشرون في شتى مواقع العمل في المؤسسات والمنظمات على اختلاف انواعها ، الانتاجية منها والخدمية ، الهادفة إلى الربح من وراء نشاطها، أو غير الهادفة اليه ، التابعة للدولة في ملكيتها ، أم تابعة لغيرها ، واضعين موضع التطبيق العملي لتلك المبادئ والفروض والمعايير المحاسبية ، التي نشأت وتطورت عبر التجارب التطبيقية والدراسات الاكاديمية للعديد من المجمعات والمعاهد المهنية والأكاديمية للمحاسبة .

وعليه ، فان المحاسبة يمكن ان تنقسم إلى فرعين رئيسيين هما :

أولاً : المحاسبة النظرية (أو البحتة) **Theoretical (or pure) Accounting**

ثانياً : المحاسبة العملية (أو التطبيقية) **Practical (or Applied) Accounting**

وينبغي التنويه هنا إلى ان تقسيم المحاسبة إلى فرعين لا يعني الفصل بينهما ، إذ ان احدهما قد نشأ في كنف الآخر ، فالواقع ان الاختيار الحقيقي لأي نظرية ، والوقوف على مدى صحتها وملائمتها للواقع ، هو في وضعها موضع التطبيق العملي ، ومن هنا جاءت النظرة التي اتفق عليها معظم كتاب المحاسبة على ان المحاسبة هي فن وعلم في آن .

فالمحاسبة ، بصفقتها فن . يتعلق بالإسلوب الذي يتم بمقتضاه ، معالجة العمليات المالية في الدفاتر ، وذلك بتسجيلها وتبويبها وتصنيفها إلى استخراج نتائجها النهائية في آخر الفترة المالية ، فهي ايضاً علماً بما تمثله من مجموعة من المبادئ والمفاهيم والقواعد التي تبحث في الحقائق المالية الاقتصادية ، التي يتضمنها النشاط الانساني بأنواعه .

#### - المحاسبة النظرية (أو البحتة)

وهي التي تبحث في القومات التي يقوم عليها النظام المحاسبي في المنشآت على اختلاف أنواعها ، وتمثل هذه القومات في القواعد والمعايير والإجراءات والأساليب المحاسبية التي تحكم عملية معالجة العمليات المالية واعداد البيانات المحاسبية ، بالإضافة إلى المفاهيم والنظريات المتعلقة بتقييم أصول المنشأة وخصومها ، وحساب تكاليف الإنتاج ، ومقابلة الإيرادات بالنفقات . وغيرها .

وقد تولت الجماعات والمعاهد العلمية والاكاديمية في البلدان الصناعية المتقدمة بتطوير تلك الاسس والقومات ، وقد قدمت ، ولم تنزل تقسداً ، مساهماتها العلمية



وتوصياتها الخاصة بكيفية تطبيق تلك المبادئ والاسس والنظريات ، في مواقع العمل المختلفة ، من خلال ما تصدره من بحوث علمية ونشرات دورية وتوصيات توضح اسس التطبيق العملي للمحاسبة .

ومن أهم هذه الجمععات والهيئات الدولية ما يلي :

- مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي .

**American Institute of Certified Public Accountants (AICPA)**

أنشأ هذا المعهد في بداية القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية، ويضم في عضويته جميع المحاسبين القانونيين الذين يمارسون مهنة المحاسبة والمراجعة في أمريكا . وعن هذا المعهد تصدر مجلة المحاسبة المعروفة باسم **Journal of Accountancy** . وفي عام ١٩٣٠ ، انبثق عن هذا المعهد لجنة الإجراءات المحاسبية التي قدمت العديد من التوصيات الخاصة بأسلوب ممارسة مهنة المحاسبة وفق المبادئ والمعايير المحاسبية المقبولة او المتعارف عليها . ثم تغيرت هذه اللجنة إلى ما يعرف الآن بمجلس المبادئ المحاسبية .

- مجمع المحاسبين الأمريكي

**American Accountants Association (A . A . A)**

وهي منظمة أكاديمية أسسها مجموعة أساتذة الجامعة الأمريكيين علم ١٩١٨ ، وقد شمل نشاطها القيام بالبحوث العلمية الهادفة إلى تطوير نظرية المحاسبة ، وطرق تدريسها في الجامعات والمعاهد العلمية ، وأصدرت في هذا الشأن العديد من المؤلفات والبحوث والنشرات التي تبحث في المحاسبة ، بالإضافة إلى إصدارها للمجلة العلمية المعروفة بمجلة المحاسبة **The Accounting Review** .

– معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز

وهو من أهم المعاهد العلمية للمحاسبة في إنجلترا . والذي اقترن نشاطه الربط بين الجانب العلمي والتطبيقي لعلم المحاسبة ، وذلك من خلال الكتب والبحوث والدراسات التي صدرت ولم تنزل عن هذا المعهد . وهو من المعاهد العالمية المشهورة ، التي اغنت الفكر المحاسبي بالكثير من المساهمات والتوصيات العلمية التي ساهمت في تطوير مهنة المحاسبة .

– لجنة قواعد المحاسبة الدولية

تأسست هذه اللجنة عام ١٩٧٣ بناء على اتفاق بين المعاهد المهنية للمحاسبة في العديد من بلدان العالم الصناعية ، وتقوم بأعمالها عن طريق مجلس مكون من ثلاث عشرة دولة وأربع مؤسسات لها اهتمام بموضوع التقارير المالية . ومن أهداف هذه اللجنة الاهتمام بالاصول والقواعد المحاسبية الواجب التقيد بها ، في عرض البيانات المالية على مستوى العالم . وكذلك تعمل على تحسين وتنسيق الأنظمة والقواعد والاجراءات المحاسبية الخاصة بعرض البيانات المالية . وقد اصدرت هذه اللجنة حتى الآن (٤٠) قاعدة تتعلق بشئى نواحي المحاسبة . واوصت جميع المحاسبين في العالم بضرورة الالتزام بهذه القواعد لكي تتحسن نوعية البيانات المالية وتزيد امكانية المقارنة، وبذلك تزداد الثقة والاستفادة من هذه البيانات في كافة أنحاء العالم<sup>(١)</sup>.

(١) "قواعد المحاسبة الدولية" لجنة قواعد المحاسبة الدولية ، تعريب د. عصام مرعي ، مطابع رعدان ، الرياض ، ١٩٨٩ ، ص ١٣ .

## – اتحاد المحاسبين الدولي

تأسس هذا المعهد عام ١٩٦٣ ، نتيجة اتفاقية عقدت بين ٣٦ منظمة محاسبية في ٤٩ دولة ، والهدف العام لهذا الاتحاد هو دعم وتطوير المهنة في اطار قواعد متناسقة ، وذلك باصدار ادلة التدقيق المتعارف عليها ، وشكل ومحتوى تقارير التدقيق ، بقصد توحيد وربط الممارسات المهنية في كافة انحاء العالم<sup>(١)</sup>.

## – المحاسبة العملية (أو التطبيقية)

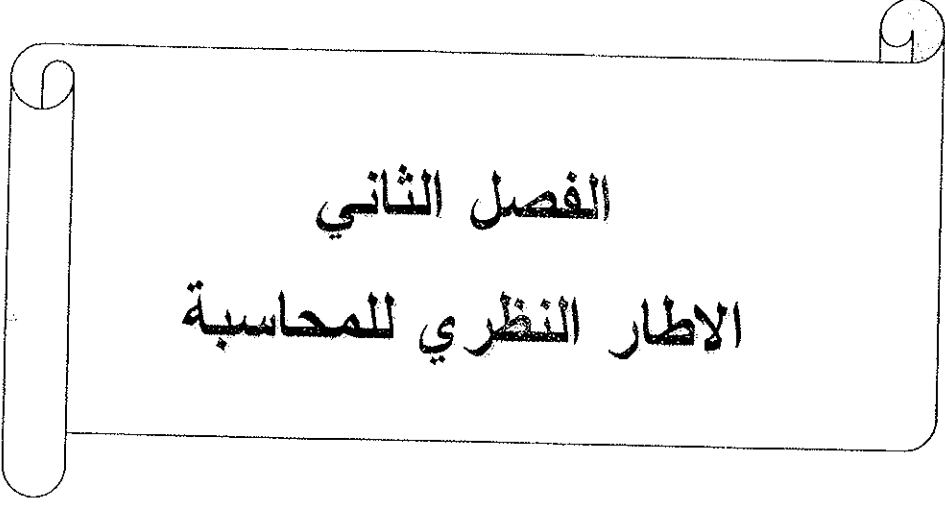
تبحث في تطبيق المفاهيم والمبادئ والنظريات والفروض والسياسات التي وضعتها واوصت بها ، المنظمات والمعاهد الأكاديمية والمهنية للمحاسبة والتي يقوم بها المحاسبون في شتى مواقع العمل ، باستخلاص ما هو مناسب او ملائم لظروف العمل في حدود تلك المبادئ والنظريات ، والتي بموجبها يتم حصر وتسجيل العمليات المالية وتبويبها لكل فرع من فروع النشاط سواء كان نشاطا فرديا او عاما ، وعرض النتائج النهائية للنشاط على شكل بيانات أو معلومات محاسبية ، تتميز بالدقة والسرعة والملائمة ، بما يناسب وحاجة الأطراف المختلفة اليها في اتخاذ القرارات ، وتطوير مجالات النشاط اليومي بأنواعه .

(١) " أدلة التدقيق الدولية " ، اتحاد المحاسبين الدولي ، تعريب الدكتور عصام مرعي ، مطابع

رغدان ، الرياض ، ١٩٨٨ ، ص ١٧ .

## تمارين الفصل الأول

- ١- حدد الوظائف الأساسية للمحاسبة ، وبين كيفية التعبير عنها محاسبيا .
- ٢- يرى بعض الكتاب بأنه لا يمكن الفصل بين العلم والفن . ناقش هذه العبارة .
- ٣- ما هي الأهداف الرئيسية لوظائف المحاسبة . حددها ، ثم ناقشها بالتفصيل .
- ٤- ما هو انعكاس نشوء المجتمعات المدنية على تطور المحاسبة .
- ٥- بين معاني المصطلحات التالية :
  - المحاسبة المالية
  - محاسبة التكاليف
  - المحاسبة الإدارية
  - محاسبة الأموال العامة
  - المراجعة والتدقيق
- ٦- اشرح كل من المحاسبة النظرية والمحاسبة العملية ، وما هو الفرق بينهما .
- ٧- تكلم عن مساهمة الجمعيات والمعاهد العلمية والأكاديمية في البلدان الصناعية المتقدمة في تطوير المحاسبة .
- ٨- اختر تعريفا واحدا للمحاسبة ثم ناقشه .
- ٩- اكتب مقالة لا تتعدى عشرة سطور عن المحاسبة .
- ١٠- ما هي الأسباب الرئيسية التي حدثت تاريخيا التي ادت إلى تطوير المحاسبة .



الفصل الثاني  
الاطار النظري للمحاسبة



## الفصل الثاني الإطار الفكري للمحاسبة

أولاً: المفاهيم والمصطلحات الرئيسية في المحاسبة

### Transaction العملية المالية

هي عملية تبادل السلع والخدمات ذات المنفعة بين طرفين هما المنشأة والغير ، أو قد تتم العملية المالية داخل المنشأة نفسها ، وغالباً ما تكون وسيلة التبادل هذه هي النقود . والتي بواسطتها يتم تسجيل قيمة العملية في الدفاتر المحاسبية ، ولا تتم العملية المالية الا بناءً على رغبة متبادلة ، أو قرار يتخذه كلا الطرفين المتعاملين .

### Account الحساب

هو رمز او شكل او جدول ، يتم من خلاله التعامل دفترياً مع الشيء موضوع العملية المالية . سواءً كان هذا الشيء شخصاً طبيعياً أو معنوياً أو شيئاً حقيقياً ملموساً، أو وهمياً . وفي الغالب يأخذ الحساب شكل حرف T الإنجليزي. ويكتب فوقه اسم الحساب . الذي يختصر بـ حـ / ... ، كأن نقول مثلاً حـ/الخزينة ، أو حـ/البضاعة ، أو حـ/ رأس المال ... الخ .

ويظهر الحساب بشكله المنظم في دفتر خاص يضم جميع حسابات المنشأة ، يسمى بدفتر الأستاذ . وتتضمن كل صفحة من هذا الدفتر حساباً واحداً فقط ، يحتوي على كافة البيانات الخاصة بالحساب ، كما سيجري شرحه لاحقاً .

## Entry

## القيود المحاسبي

هو تسجيل العمليات المالية في الدفاتر والسجلات الخاصة بالمنشأة . لبيان الزيادة او النقص التي تأثر بها كل حساب من حسابات المنشأة . أو قد يؤدي القيد المحاسبي إلى نشوء حساب جديد لم يكن موجوداً في دفتر الأستاذ من قبل . ويتم تسجيل القيود في دفتر خاص بها يسمى بدفتر اليومية . ويتكون القيد المحاسبي من طرفين هما :

طرف مدين ... وهو المستفيد من عملية التبادل

طرف دائن ... وهو المتنازل عن السلعة او الخدمة في عملية التبادل .

وعليه ، فإن القيد المحاسبي هو عبارة عن تسجيل للمديونية والدائنية لطرفي العملية . أي تسجيل للزيادة او النقص في حسابي طرفي العملية ، حيث ترحل الزيادة إلى جيلب من احد هذين الحسابين ، في حين يرحل النقص إلى الجانب الآخر من الحساب الثاني .

## الأصول Assets

هي كل ما تملكه المنشأة من حقوق وموارد ، وله قيمة نقدية ، سواءً كانت هذه الحقوق والموارد ضمن حوزتها وتداولها ، أو كانت في ذمة الغير . وتعتبر الأصول عن أوجه الاستثمارات في أموال المنشأة ، سواءً كانت في داخل المنشأة أو خارجها . والأصول اما ان تقتنى لغرض القيام بالعمليات الانتاجية أو للمساعدة على القيام بها . وفي المنشأة التجارية تمتلك الأصول ، أما لغرض القيام بعملية المتاجرة (الشراء لغرض البيع) او لغرض المساعدة على ذلك ، والأصول تتكون في العادة من نوعين :



- اصول ثابتة (طويلة الأجل) **Fixed Assets** وهي تلك الأصول التي يتم استغلالها داخل المنشأة لأكثر من فترة مالية واحدة (أي أكثر من سنة في العادة) كالألات والعقارات والأثاث . وغيرهما .

- اصول متداولة (قصيرة الأجل) **Current Assets** وهي الأصول التي يتم الحصول عليها لغرض القيام بالعملية الانتاجية ، او لغرض المتاجرة ، خلال فترة مالية واحدة (سنة واحدة فأقل في الغالب) ويقع ضمنها الأصول التي تقتنى لغرض المساعدة في القيام بالنشاط الرئيسي في المنشأة ، ومن هذا النوع من الأصول المواد الأولية الخاصة بالتصنيع او البضاعة الجاهزة لغرض البيع والتقديس الموجودة في الخزينة ، وفي البنك ، وكذلك المدينون (عملاء المنشأة).. الخ.

#### الخصوم **Liabilities**

هي التزامات المنشأة تجاه الغير . أو بعبارة أخرى حقوق الغير على المنشأة وهي أيضاً ، إما أن تكون خصوم متداولة ، وهي تلك الالتزامات المستحقة الأداء للغير خلال فترة مالية واحدة (أقل من سنة) كالقروض قصيرة الأجل من الغير . أو الأوراق التجارية (الكمبيالات) المسحوبة على المنشأة ، وكذلك المشتريات الآجلة من الغير (الدائنين) .. الخ .

أما الخصوم الثابتة (أو طويلة الأجل) فهي تلك التي تستحق السداد بعد فترة طويلة ، تمتد لأكثر من سنة مالية واحدة كالقروض طويلة الأجل من الغير .

#### المصروفات **Expenses**

هي التدفقات المالية الخارجة من الوحدة المحاسبية والتي تؤدي إلى نقص أحد الأصول او زيادة أحد الأصول أو كلاهما معاً أو هي المبالغ التي تدفعها المنشأة لغرض تسهيل أداء أنشطتها المختلفة سواء تلك المتعلقة بالإنتاج أو الشراء أو البيع أو إدارة

العاملين بها . أو الإيجارات المدفوعة للغير ، أو مصاريف الصيانة لأصول المنشأة الثابتة .. الخ . وهي على نوعين :

- مصروفات رأسمالية **Capital Expenses** وهي المبالغ أو النفقات التي تنفقها المنشأة لغرض الحصول على السلع أو الخدمات أو الأصول ذات الاستخدامات أو المنافع طويلة الأجل . (والتي تمتد لأكثر من سنة) مثل شراء الأراضي والمباني والأثاث والسيارات ، وذلك بقصد المساعدة على أداء المنشأة لنشاطها من إنتاج أو متاجرة .. الخ . وان ما يندثر من هذه الأصول أو السلع أو الخدمات خلال السنة المالية الواحدة يسمى مصروفًا إيرادياً ، يخصم من قيمة الأصل الثابت . المثبتة في الدفاتر ويسمى هذا المصروف الإيرادي بالاندثار السنوي للأصل .

ومن الضروري القول أن الأصل الثابت لا يقتصر على مبلغ شرائه فقط، بل يشمل أيضاً على كافة النفقات الضرورية التي تم صرفها على ذلك الأصل من نقل وتأمين ورسوم تركيب وتسجيل .. حتى يصبح صالحاً للاستعمال . أي ان :

قيمة الأصل الثابت = ثمن شرائه (قيمة الفسائورة) + كافة المصاريف الضرورية والخاصة به حتى يصبح صالح للاستعمال

- مصروفات إيرادية **Revenue Exps.**

وهي المبالغ أو النفقات التي تنفقها المنشأة لغرض الحصول على السلع والخدمات ذات الاستخدامات قصيرة الأجل ، لا تتعدى الفترة المالية الواحدة . (سنة واحدة فأقل) لغرض الحصول على الإيراد السنوي الذي انفق المصروف من أجل الحصول عليه . لتحقيق الأرباح في حالة زيادة الإيراد على المصروف .

## Revenues

## الإيرادات

وهي التدفقات المالية الداخلة الى الوحدة المحاسبية التي تؤدي لزيادة أحد الأصول أو تخفيض أحد الخصوم أو كلاهما معاً . أو هي العوائد أو الدخول التي تحصل عليها المنشأة نتيجة قيامها بأنشطتها المختلفة ، وهي اما أن تكون إيرادات ناتجة عن بيع البضاعة الجاهزة أو المصنعة ، أو عن اداء الخدمات بمقابل للغير ، وأما ان تكون ناتجة عن أنشطة أخرى لا تتعلق بنشاط المنشأة الرئيسي . كإيرادات الاستثمارات . وإيرادات العقارات المؤجرة للغير . أو بيع اصل من الأصول بأكثر من القيمة الدفترية له .. الخ .

والإيرادات كما هو الحال بالنسبة للمصروفات ، تقع في نوعين :

- إيرادات رأسمالية **Capital Revenues** وهي الأرباح أو العوائد الناتجة عن بيع احد الأصول الثابتة للمنشأة بسعر يفوق القيمة الدفترية للأصل . وكذلك الإيرادات عن الاستثمارات طويلة الأجل .

- إيرادات إيرادية .. وهي الناتجة عن عمليات المنشأة الاعتيادية كبيع السلع والخدمات خلال الفترة المحاسبية للوحدة ، وكذلك الإيرادات الناتجة عن بعض الأنشطة الطارئة في المنشأة خلال نفس الفترة .

## الربح (أو الخسارة) ( Profit ( or Loss )

الربح هو الفرق الموجب بين إيرادات المنشأة ومصروفاتها في نهاية الفترة المالية، أي الزيادة الناتجة عن مقابلة إيرادات المنشأة بمصروفاتها في نهاية الفترة . أما الخسارة ، فهي الفرق السالب بين الإيرادات والمصروفات . أي زيادة مصروفات المنشأة على إيراداتها في نهاية الفترة المالية .

## الفترة المحاسبية (أو الفترة المالية) Accounting Period

وهي فترة زمنية محددة في الغالب بسنة تقويمية واحدة ، تقوم المنشأة في نهايتها بتقييم نتيجة نشاطها من ربح او خسارة ، أو للوقوف على حقيقة المركز المالي للمنشأة، أي مالها من حقوق (أو أصول) وما عليها من التزامات (أو خصوم) .  
وقد تبدأ الفترة المحاسبية في ١/١ من كل عام وتنتهي في ٣١/١٢ من نفس العام ، وقد تبدأ في ٧/١ وتنتهي في ٦/٣٠ من العام الذي يليه وهكذا وهناك من المنشآت من تعتبر فترتها المحاسبية اقل من سنة حسب ظروفها وطبيعة نشاطها .

## رأس المال Capital

هو ما يدفعه (أو ما يخصصه) اصحاب المنشأة من مبالغ نقدية او عينية، لغرض انشاءها وقيامها بعملياتها التي وجدت من أجلها ، وبذلك فإن رأس المال هو حق صاحب (أو اصحاب) المنشأة في ملكيتها ورأس المال هو المصدر الأساسي لجميع استثمارات المنشأة في أصولها المختلفة .

أما ما يسمى بـ (حقوق الملكية) فهو عبارة عن رأس المال الأصلي المدفوع مضافاً إليه اية أرباح حققتها المنشأة في نهاية الفترة المالية ، وكذلك أية اضافات اخرى لرأس المال نقدية كانت أم عينية ، أو قد يطرح من رأس المال الأصلي اية خسائر محققة . وكذلك اية مسحوبات عينية او نقدية من رأس المال خلال الفترة . بالإضافة إلى كافة الاحتياطات والأرباح المدوره .

ويمكن حساب حقوق الملكية في نهاية الفترة المالية بالمعادلة التالية :

حقوق الملكية =

رأس المال أول الفترة + (الإضافات خلال الفترة + الأرباح) - (المسحوبات خلال الفترة + الخسائر)

ومن الجدير بالذكر ، أن الأرباح التي تحققها المنشأة من عملياتها تعتبر عائدات على رأس المال ، وهي اما أن توزع على أصحاب المنشأة ، أو يعاد استثمارها في رأس المال (إضافات) او الاثني معاً . اما الخسائر المحققة في نهاية الفترة المالية ، فهي تعتبر إنقاص من رأس المال .

### الميزانية (قائمة المركز المالي) Balance Sheet

هي جدول او قائمة تضم جميع الأرصدة النهائية لجميع ما للمنشأة من أصول وحقوق على الغير ، وجميع ما على المنشأة من التزامات للغير . بضمنها حقوق الملكية، ممثلة في رأس المال . وهي قائمة ذات جانبي يضم الجانب الأيمن منها جميع ما للمنشأة من أصول وحقوق ، ويسمى جانب الأصول . بينما يضم الجانب الأيسر منها جميع مد على المنشأة من خصوم والتزامات ، ويسمى جانب الخصوم .

ويتولى المحاسب عادة اعداد الميزانية في آخر كل فترة مالية معينة ، وهي تعتبر قائمة تعبر عن اهم البيانات المحاسبية التي تعكس واقع المركز المالي والاقتصادي للمنشأة ، ويهتم بالإطلاع عليها العديد من المهتمين داخل المنشأة أو خارجها ، بكونها تعكس أوجه استثمارات اموال المنشأة وما آلت اليه هذه الاستثمارات من أصول او التزامات او غيرها . مقيمة بوحدة النقد السائدة في لحظة اعداد الميزانية العمومية .

ويفترض في الميزانية (كما هو واضح من اسمها) تعادل مجموع قيسم جانب الأصول مع مجموع قيم جانب الخصوم ورأس المال ، وهو ما يسمى بمعادلة الميزانية .

## معادلة الميزانية Balance – Sheet Equation

وتعني ان مجموع أرصدة جانب الأصول من الميزانية يجب ان يعادل مجموع

ارصدة جانب الخصوم بضمنها حقوق الملكية . أي أن :

الأصول = الخصوم + حقوق الملكية

= الالتزامات + رأس المال

أي : رأس المال = الأصول – الخصوم

وهذا التوازن يجب ان يستمر بعد كل عملية مالية حتى آخر الفترة المالية .

الوحدة المحاسبية

هي المنشأة او المشروع او الوحدة الاقتصادية والقانونية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة عن شخصية مالكيها . والتي قامت لتحقيق اهداف معينة ، سواء كانت هذه الوحدات تابعة للدولة او ذات ملكية خاصة او ذات ملكية مشتركة بين الأفراد والدولة .

ومن أجل الرقابة على توجيه موارد الوحدة الاقتصادية نحو الاستخدامات المطلوبة لها ، لا بد من وجود نظام محاسبي معين خاص بكل وحدة أو مشروع للحصول على البيانات والمعلومات المحاسبية اللازمة للإدارة لغرض تقييم الأداء ومراقبة استغلال اصول الوحدة . وما دام النظام المحاسبي خاضعاً لطبيعة وظروف كل وحدة اقتصادية او قانونية ، فإن كل وحدة من هذه الوحدات هي بمثابة وحدة محاسبية مستقلة بذاتها ، وتسجل جميع عملياتها المالية في سجلاتها الخاصة بها .

وبذلك ، فإن جميع حقوق الوحدة الاقتصادية وأصولها هي حقاً لها مسجلة باسمها . وكذلك فان جميع الالتزامات التي عليها ، مسؤولة عنها تجاه الغير بصفتها

المستقلة عن مالكيها . والموردين والمستثمرين . وغيرهم . سواءً كانت هذه الوحدة مستقلة عن مالكيها من الناحية القانونية ، أم غير ذلك .  
وتبعاً لذلك ، يمكن تقسيم الوحدات المحاسبية ، من حيث الأهداف وطبيعة النشاط إلى قسمين رئيسين هما :

- منشآت ومؤسسات تابعة للدولة ولا تهدف إلى تحقيق الربح .
- منشآت اقتصادية خاصة تهدف إلى تحقيق الربح .

ان القسم الأول من المنشآت ، هي تلك المنشآت أو المشروعات التي تقيمها الدولة لغرض تحقيق هدف عام هو إشباع الحاجات المادية والمعنوية للمواطنين ، دون النظر إلى تحقيق ربح معين من ذلك النشاط ام لا . والنظام المحاسبي الذي يحكم هذه الوحدات هو نظام محاسبة الأموال العامة (المحاسبة الحكومية) او نظام المحاسبة التجارية العادية ، بالإضافة إلى مؤسسات الدولة الأخرى ، كمؤسسات الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليم والنقل والمواصلات .. الخ .

أما النوع الثاني من المنشآت فهي تلك التي تهدف إلى تحقيق أرباح من وراء نشاطها . ويمكن تقسيمها من حيث نوع الملكية إلى عدة أقسام من أهمها :

- منشآت فردية

- شركات أشخاص

- شركات أموال ( شركات مساهمة)

وفيما يلي نبذة مختصرة عن كل منها من حيث طبيعة الملكية التي تتميز بها .

## - المنشآت الفردية

ويديرها ويشرف على نشاطها صاحبها بنفسه ، من حيث الشراء والبيع وعقد الصفقات والتمويل ، ويكون مسئولاً عن جميع شئونها المالية والتجارية ، أمام الغير ، وله تعود جميع حقوقها وأصولها ، وعليه جميع التزاماتها تجاه الغير .

## - شركات الأشخاص

تقوم هذه الوحدات على اساس المشاركة الشخصية لمالكها ، حيث يتم الاتفاق بين شخصين او اكثر على تكوين هذا النوع من الشركات بأن يسهم كل منهم بحصة معينة في رأس المال ، على أن يتم تقسيم ما تحققه الشركة من ربح او خسارة حسب الاتفاق المسبق فيما بينهم .

وتقوم هذه الشركات على اساس الثقة المتبادلة فيما بين الشركاء من حيث ادارة شئونها ، وهم مسئولون عنها مسئولية تضامنية عن جميع تصرفاتها ، وقد تمتد إلى اموالهم الخاصة بالاضافة إلى حصصهم في الشركة .

وهناك ثلاثة أنواع من شركات الأشخاص (١) :

أ) شركات التضامن : ويكون الشركاء فيها مسئولين عن التزامات الشركة مسئولية غير محدودة ، تتعدى حصصهم في الشركة إلى أموالهم الخاصة ، كما أن المسئولية تضامنية ، في حالة اعسار احد الشركاء وعجزه عن تسديد ديونه ، كما يقوم بإدارة الشركة احد او بعض او كل الشركاء وقد يكون المدير غير شريك في الشركة ، حيث يختاره الشركاء للقيام بادارة الشركة نيابة عنهم .

(١) د. حلمي نمر " المدخل في المحاسبة المالية" دار النهضة العربية ، بالقاهرة ، بدون تليخ

، ص ١٦-١٧ .



ب) شركات رصية البسيطة : وهي التي تتضمن نوعين من الشركاء ، الأول الشركاء المتضامنون وهم المسئولون عن التزامات الشركة بصفة شخصية وتضائية والشركاء الموصون ومسئوليتهم محدودة بمقدار حصصهم في رأس مال الشركة .

ج) شركات الخاصة : وهي شركات مستترة ، وليس لها وجود قانوني ازاء الغير ، الذي لا يعلم بوجهها ولا يعرف الشركاء فيها . ويتعامل الشركاء فيها مع الغير بصفتهم الشخصية ولكن لحساب الشركة . تنحصر علاقة الشركاء فيما بينهم في اقتسام الأرباح والخسائر الناتجة عن عمليات الخاصة ، طبقاً للشروط المتفق عليها .

- شركات الأموال :

وتتكون هذه الشركات من مجموعة الأموال التي يستطيع مؤسسوها الحصول عليها من الشركاء الذين يقبلون على المساهمة فيها بشراء حصص معينة في رأس مال الشركة . ويتكون رأس مال الشركة من أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول . وتتحدد مسئولية الشريك بعدد الأسهم التي اشتراها (أو اكتتب بها) ويدير شئونها مجلس ادارة منتخب من قبل الشركاء أنفسهم (وهم حملة الأسهم) وهذا النوع من الشركاء يجمع بين الصفتين ، بكونها وحدات قانونية ووحدات محاسبية مستقلة استقلالاً تاماً عن مالكيها .

ويوجد ثلاثة انواع أيضاً من شركات الأموال هي :

أ) شركات المساهمة : وهي الشركات التي ينقسم رأسمالها إلى اسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول ، وتكون مسئولية المساهم فيها مسئولية محدودة بقدر مساهمته في رأس مال الشركة .

والسلطة العليا في هذه الشركات للجمعية العمومية التي تتكون من مجموع المساهمين والتي تجتمع كل عام مرة واحدة لتقييم أداء الشركة. بينما تكون السلطة التنفيذية لمجلس الإدارة الذي يختاره الشركاء من بين مساهمي الشركة في اجتماع الجمعية العمومية السنوي ويكون مسئولاً امامها عن جميع ما حققته الشركة من نتائج والمجازات .

ب) شركات التوصية بالأسهم : وينقسم رأس مالها ايضاً إلى اسهم الا انها تتضمن نوعين من الشركاء . شركاء متضامنون مسئوليتهم غير محدودة عن التزامات الشركة ، وشركاء موصون مسئوليتهم محدودة بقدر الأسهم التي خصصت لهم .  
ج) شركات ذات المسئولية المحدودة : وهي التي لا يزيد الشركاء فيها عن عدد معين ينص عليه قانون الشركات . ويكون كل منهم مسئولاً بقدر حصته في رأس المال ، حيث يقسم رأس مال هذه الشركات إلى حصص تتداول اصلاً بين الشركاء ولا تنتقل للغير إلا بشروط خاصة .

ولا شك ان للتقسيم السابق للوحدات الاقتصادية ، سواء كانت وحدات صناعية او تجارية او زراعية او خدمية ، له اثره المباشر على تعميم النظام المحاسبي الخاص بكل وحدة حسب طبيعة نشاطها الذي تزاوله ، سواء من حيث طبيعة الدفاتر المستخدمة او الدورة المستندية فيها ، أو نوعية البيانات المطلوب الحصول عليها من النظام .

ثانياً : الفروض والمبادئ المحاسبية

تقوم المحاسبة كغيرها من العلوم ، على مجموعة من المفاهيم والفروض والمبادئ والاجراءات والسياسات والقواعد ، التي تشكل في مجموعها الاطار العام لنظرية المحاسبة ، وقد نشأت تلك المفاهيم والفروض والمبادئ والاجراءات والسياسات

والقواعد ، وتطورت عبر السنين ، نتيجة للجهود العلمية والعملية المتواصلة التي بذلتها اطراف متعددة في العديد من بلدان العالم ، وذلك من خلال الدراسات العلمية للظواهر الاقتصادية المعبرة عن المشاكل التي تهم الادارة ، والجهات الأخرى المهتمة بالبيانات المحاسبية .

ونتيجة لذلك التطور ، فقد ظهرت في الأدب المحاسبي ، مجموعة من المفاهيم والفروض والمبادئ والسياسات والاجراءات المحاسبية ، التي تعالج المشاكل المتعلقة بالعمليات المالية المختلفة التي تحدث داخل الوحدة المحاسبية . وفي هذا الفصل سيعالج بالدراسة اكثر عناصر الاطار العام للنظرية المحاسبية شيوعاً وخصوصاً تلك العناصر التي تهم الطالب في هذه المرحلة الدراسية .

#### الفروض المحاسبية الأساسية

يقصد بالفرض : " التكهن بالحلول التي يمكن عن طريق التجريب التأكد من صحة الظواهر للارتقاء بها إلى مستوى الحقيقة من خلال استخدام مزيج من الاستقراء والاستنباط . وحينما تكون النتائج المتحققة على درجة مقبولة من الدقة، فإنه يمكن اعتبار الفروض الاستدلالية مقبولة وصحيحة . وعلى هذا الاساس فان خطوات البحث العلمي تبدأ بالملاحظة او مشاهدة الظاهرة المراد دراستها . ثم يجري التكهن بفرض او مجموعة فروض تتلاءم مع موضوع المشاهدة لتحقيق مجموعة استنتاجات مشتقة<sup>(١)</sup> .

(١) د. محمد رضوان حنان : نظرية المحاسبة، منشورات جامعة حلب ، حلب ١٩٨٧ ، ص ٧١ .

ان الفروض المحاسبية الأكثر انتشاراً وقبولاً في الفكر المحاسبي والسقي كانت انعكاساً مباشراً لتطور المحاسبة في مراحلها المختلفة هي :

١- فرض الوحدة المحاسبية .

٢- فرض الاستمرارية .

٣- فرض القياس النقدي وثبات وحدة النقد .

٤- فرض التوازن المحاسبي .

وفيما يلي دراسة موجزة عن كل منها :

١- فرض الوحدة المحاسبية :

يقوم هذا الفرض على أساس ان أية وحدة محاسبية عند انشائها واكتسابها الصفة القانونية تكون مستقلة ومنفصلة بملكيتها عن ملكية المالكين . لذلك فان الاقرار عن ملكيتها يتم بواسطة اعداد القوائم المالية التي لا علاقة لها بالعمليات الشخصية التي يقوم بها المالكين وبصفتهم الشخصية ، مما يجعل القوائم المالية التي تقوم الوحدة المحاسبية باعدادها تختص بالعمليات التي تقوم بها بصفتها الشخصية المستقلة . وبهذا المعنى فان البيانات المحاسبية في نظام المعلومات المحاسبي - وبجميع اجزائه - تعبر عن الوحدة المحاسبية .

٢- فرض الاستمرار :

بمقتضى فرض الاستمرار ، يرى المحاسبون ان الوحدة المحاسبية ومنذ تاريخ نشوئها واكتسابها الشخصية المعنوية المستقلة ، وحده متصله ، ومستمره النشاط ، دون النظر إلى العمر الطبيعي للمالكين . وبذلك يؤكد على الفصل الكامل بين عمر الوحدة المحاسبية وعمر مالكيها باعتبارهما شخصيتين مستقلتين عن بعضهما ، ولكل منهما أهدافاً وخططاً مستقلة عن بعضها ويسعيان إلى تحقيقها .

ولذلك فان النظرة الطبيعية للوحدة المحاسبية هي ، استمرارها على المدى البعيد دون انفصال في نشاطها عن الفترات السابقة واللاحقة ، إلى ان يتم تصفيتها بشكل فعلي . وقد اعتبر هذا الفرض احد الفروض الجوهرية في نظرية المحاسبة ، لكونه احد الأركان التبريرية لأسس وقواعد القياس والتقييم المحاسبي ، والذي ترك أثره على أنشطة الوحدة المحاسبية ، باعتباره يعتمد على بعض المعايير في تقييم عناصر الأصول وأرباح وخسائر المشروع . ويشترط لتطبيق هذا الفرض في الممارسات المهنية الاعترافات التالية :

- تقييم الأصول طويلة الأجل (الثابتة) بسعر التكلفة مخصوصاً منها جميع اقساط الاستهلاك .

- تقييم الأصول المتداولة وتحديدًا المخزون السلعي والاستثمارات قصيرة الأجل في الأوراق المالية بسعر التكلفة او السوق أيهما أقل .

- احتساب الأرباح المحققة فعلاً خلال الفترة المحاسبية مع استبعاد المحتمل منها .

- الاحتياط للخسائر المحتملة والمتوقعة في الفترات المحاسبية التالية .

ويبدو واضحاً ان الاعترافات السابقة كانت وليدة فرض الاستمرار وتسجم مع موضوعية القياس المحاسبي ، وتحديدًا عند استخدام منهج التكلفة التاريخية . في تقييم الأصول طويلة الأجل ، والتكلفة او السوق ايهما اقل ، عند تقييم الأصول المتداولة . وعلى الرغم من ان هذا الفرض قد أتاح للمحاسب اجراء المقارنات بين عناصر القوائم المالية ، باعتبار ان قيمها ثابتة في الفترات المحاسبية المختلفة المتصلة والمستمرة ، إلا أنه نتيجة لظاهرة التضخم التي تسود العالم منذ الحرب العالمية الثانية ، ولا زالت مستمرة حتى الآن . أصبح من الصعب تطبيق الاعترافات السالفة الذكر

باعتبار ان المعلومات والبيانات المحاسبية التي تحملها القوائم المالية أصبحت ضرباً من التضليل لجميع مستخدمي القوائم المالية . مما انعكس اثره على الفكر المحاسبي ، نظراً لعدم مواكبة القوائم المالية - المعده على اساس مبدأ التكلفة - لمتطلبات التقييم الدقيق والسليم في ظل تغيرات مستوى الاسعار ، لذلك ظهرت آراء عديدة ، لتعديل القوائم المالية ، بطرق مختلفة يراعى فيها اثر التضخم على بيانات القوائم المالية، ومن أبرز هذه الآراء لمعالجة مشكلة التغيرات في مستويات الأسعار ، استخدام الأرقام القياسية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٩ المعدل .

### ٣- فرض القياس النقدي وثبات وحدة النقد :

من البدهيات في الفكر المحاسبي ان الموارد الاقتصادية التي تمتلكها الوحدة المحاسبية تتكون من عناصر غير متجانسة (أراضي ، مباني ، آلات ، بضائع .. الخ) . ونتيجة لعدم التجانس في الموارد ، أصبح لزاماً إيجاد وحدة قياس موحده نمطية يتم بموجبها قياس وتسجيل العمليات المالية التي تحدث في الوحدة المحاسبية خلال الفترات المحاسبية المختلفة . لذلك تم استخدام النقود كوحدة لقياس القيم والتغيرات التي تحدث فيها . باعتبارها وسيلة قياس متعارف عليها ، تتسجم مع اسلوب التبادل السائد في الحياة الاقتصادية . وعليه ، يمكن تعريف المحاسبة وفق فرض وحدة القياس النقدي ، على أنها عملية قياس وتوصيل المعلومات على الأنشطة القابلة للقياس بوحدات النقد . وهكذا اتضح ان المقياس النقدي والفرض القائم عليه ، يساعد المحاسبين للتعبير عن الحقائق غير المتجانسة ، على شكل ارقام ونسب ، وإيجاد مقدار التغيرات التي تحدث فيها واتجاهات هذه التغيرات في الفترات المحاسبية المختلفة . وقد كان يعتقد بأن النقود تتمتع بقوة شرائية ثابتة . تصلح لأن تكون مقياساً لمخزون قيمة الثروة في الفترات الزمنية المختلفة . إلا أن بروز ظاهرة التضخم في اربعينات هذا

القرن ، التي شملت عديداً من الحروب ، نجم عنها متغيرات اقتصادية غير منظورة في الفترات السابقة . أدت إلى التشكيك في الأفكار التقليدية لعرض المعلومات التي تقدمها القوائم المالية . مما استوجب تطوير الطرق المحاسبية التقليدية لمواجهة التغيرات في الظروف الاقتصادية .

وقد شملت هذه الأفكار – بالدرجة الأولى – عدم القناعة بفرض ثبات القوة الشرائية للنقود ، التي قدمت اكثر من مدلول عملي على عدم صحة الافتراض السابق ، وبالتالي فان التغيير في القوة الشرائية للنقود يؤدي إلى عدم التجانس في قيم الأصول في الفترات المحاسبية المختلفة .

#### ٤- فرض التوازن المحاسبي :

يعتبر القيد المزدوج بمثابة المقدمة العلمية في المحاسبة لولادة فرض التوازن المحاسبي . والذي مفاده ان جميع العمليات الاقتصادية الخاضعة للقياس المحاسبي تنطلق اساساً من توازن طرفي أي قيد محاسبي ، الذي يكون مجموعه الجبري صفراً ، إذ ان معامل الأصول في نظرية المحاسبة المستند على القيد المزدوج موجباً يقابله معامل جبري سالب ، بنفس القيمة في جانب الخصوم ، ويبقى الرصيد الصفري صحيحاً ، خلال كافة المعالجات المحاسبية حتى اعداد القوائم المالية التي تحقق هذا التوازن . ويكاد يكون فرض التوازن المحاسبي الركن الأساسي في نظرية المحاسبة ، الذي لقي قبولاً عاماً لدى جميع المحاسبين في التطبيق العملي ، ويمكن ان نعبر عن معادلة فرض التوازن المحاسبي بالصيغة التالية :

الأصول - الخصوم = صفر

أو الأصول - (الخصوم + رأس المال) = صفر

والتفسير العملي لهذه المعادلة - من وجهة نظر المحاسبين - ان كافة الموارد الاقتصادية تكون مساوية لقيمة مصادر التمويل الذاتية والمقترضة . وهذا ما يفسر تساوي جانب الميزانية العمومية .

المبادئ المحاسبية الاساسية :

يعني المبدأ - بشكل عام - حقيقة اساسية ، تكون اساساً لحقائق أخرى تشتق منها . وهذا المعنى في جوهره يشير إلى أنه هناك مجموعة قواعد يجري الاتفاق عليها ، ومن ثم قبولها في الوسط المهني حين استقرارها في الممارسات العملية لتصبح مرشداً عملياً علمياً مشتركاً في الممارسات المهنية . وتستند المبادئ المحاسبية عند صياغتها على الفروض المحاسبية . باعتبارها الدليل الذي يسترشد به في صياغة المبادئ المحاسبية ، لتصبح إرثاً علمياً لجميع المحاسبين ، ولتن يستخدم بياناتها ومعلوماتها لأغراض مهنية أو تعليمية . وهذا ما يفسر استمرار ذوي الشأن في تطبيق المبادئ والقواعد المحاسبية منذ ظهور القيد المزدوج وحتى تاريخه .

وفي هذا الجزء سوف نقدم شرحاً مفصلاً للمبادئ المحاسبية المطبقة في الحياة العملية ، وفقاً لنظرية الملكية المشتركة ونظرية الشخصية المعنوية ، ونحاول بيان تأثير هذه المبادئ على الممارسات المهنية ، وتحديد فوائدها وعيوبها . وفيما يلي أهم هذه المبادئ وأكثرها انتشاراً في المؤلفات والمعايير المحاسبية الدولية :

١- مبدأ الفترة الدورية .

٢- مبدأ التكلفة التاريخية .



- ٣- مبدأ تحقق الإيراد .
- ٤- مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات .
- ٥- مبدأ الإفصاح التام .
- ٦- مبدأ الثبات او الاتساق في النسق .

#### ١- مبدأ الفترة الدورية :

يعتبر هذا المبدأ اشتقاقاً من فرض الاستمرار المحاسبي الذي سبق شرحه . وقد اعتبر مبدأ الدورية احد المبادئ الجوهرية التي ساهمت بشكل جذري في انهاء مشكلة اصحاب المشروع في معرفة نتيجة عمل المشروع من ربح او خسارة في فترات دورية، بدلاً من الانتظار لحين تصفية المشروع تصفية فعلية ونهائية ، الذي يتناقض وفرض الاستمرار ، وقد اسس هذا المبدأ على تصور نظري لحياة المشروع ، تقسم بموجبه حياة المشروع إلى فترات زمنية تختلف مدتها من منشأة إلى أخرى ، والتي تكون عادة سنة مالية كاملة تبدأ في ١/١ وتنتهي في ١٢/٣١ من كل سنة ، بحيث يتم تأسيس المشروع دفترياً أول كل فترة محاسبية ، ثم يتم تصفيتها في آخرها ، وذلك بواسطة القيود الافتتاحية والقوائم المالية . ثم تأسيس من جديد في بداية الفترة المحاسبية التالية كمشروع جديد ، لتصفى مرة أخرى في نهاية الفترة الجديدة بنفس الاسلوب السليق ... وهكذا تستمر عملية الانشاء والتصفية طول العمر الانتاجي للمشروع حتى يتم تصفيته فعلاً .

ومن الواضح ان مبدأ الفترة الدورية يستند على أدوات اجرائية لتنفيذه . وهذه الأدوات هي القيد الافتتاحي ، الذي يعتمد على بيانات ميزانية السنة المالية السابقة . وفي نهاية الفترة المحاسبية يتم اقفال جميع أرصدة الحسابات الظاهرة في ميزان

المراجعة وفي القوائم المالية ، كل حسب موقعه في هذه القوائم ، وبذلك يستطيع المحاسب قياس نتيجة عمل المشروع بواسطة قائمة الدخل او حسابات النتيجة ، ومن ثم يحدد المركز المالي عن طريق الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي) . وعندما ينتهي المحاسب من اعداد القوائم المالية ، فهو يؤدي مهمة غاية في الأهمية لمن يستخدم البيانات والمعلومات التي تحملها هذه القوائم .

## ٢- مبدأ التكلفة التاريخية :

يعتبر هذا المبدأ أحد اهم المبادئ التي يعتمد عليها النموذج المحاسبي المعاصر في تقييم عناصر الأصول والخصوم . فيمقتضاه يتم تقييم كافة الموارد الاقتصادية ، واستخداماتها ، ومصادر تمويلها ، وجميع المصروفات والإيرادات التي يتم التعبير عنها في القوائم المالية بتكلفتها الأصلية وبغض النظر عن التقلبات التي تتعرض لها القيمة الاقتصادية للأصل نتيجة التغيرات المستمرة في القوة الشرائية للنقود ، مما يجعل البيانات المحاسبية المعروضة بالقوائم المالية في فترات مختلفة غير ملائمة لاجراء المقارنات المكانية والزمانية .

وتعتبر الأصول طويلة الأجل أكثر العناصر تأثراً بهذا المبدأ . ويرجع السبب في

استخدام التكلفة التاريخية في تقييم هذه الأصول إلى ما يلي (١):

- أ- أنها تمثل التكلفة الحقيقية في تاريخ الحصول على الأصل .
- ب- أنها ناتجة عن عملية تبادل حقيقية وليست افتراضية وبذلك يمكن الاعتماد عليها .

(١) دونالد كيسو ، جبري ويجانت : المحاسبة المتوسطة - الجزء الأول - ترجمة دار المريخ ،

المملكة العربية السعودية ، الرياض ، ١٩٨٨ ، ص ٣٨٦ .